■ تقارير علمية ■

# الندوة القومية
# فى مجال الحفاظ على الموارد البيئية العربية

## قطر - الدوحة ٣١/١٠-٣/١١/١٩٩٤

عرض : عفت عبد الحميد(*)

اهتمت الأقطار العربية بالتنمية الزراعية لمواجهة متطلبات الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان ولتوفير العملات الصعبه من تصدير المنتجات الزراعية وذلك عن طريق التوسع فى الرقعه الزراعية واتباع سياسة التكثيف الزراعى . وقد تمخضت تلك السياسات عن الكثير من المشاكل البيئية والتى كان الانسان العربى من أهم مسبباتها ، وأصبحت تهدد حاضر هذه الدول ومستقبل الأجيال القادمة والتى لا حل لها بدون الاهتمام بالتنمية الزراعيه المستدامه .

ونظمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ندوة فى مجال الحفاظ على الموارد البيئية العربية بدولة قطر وتحت رعاية وزارة الزراعة والشئون البلديه فى الفترة من ٣١/١٠ حتى ٣/١١/١٩٩٤ وشارك فى هذه الندوة خبراء عرب متميزون فى مجال الحفاظ على الموارد البيئية وممثلون للأقطار العربية من العاملين فى مجالى البيئة والتنمية .

وتركزت أهداف الندوة فى :-

*إبراز أهمية الحفاظ على الموارد البيئية المؤثرة فى التنمية الزراعية فى الوطن العربى .

*التركيز على إبراز دور الانسان العربى فى تدهور الموارد البيئية الزراعية.

*استعراض المشاكل التى تواجه الحفاظ على عطاء الموارد البيئية واقتراح الحلول المناسبة لها .

*التنويه بأهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المرأه العربيه فى الحفاظ على الموارد البيئية الزراعية.

(*) د. عفت عبدالحميد. باحثة بمعهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية.

وقدمت للندوة الأوراق المحورية الآتيه :

١- العوامل البيئية المؤثرة على التنمية الزراعية فى الوطن العربى .

٢- حماية الموارد المائية وترشيد استخدامها فى الوطن العربى .

٣- ترشيد استخدام المياه الجوفيه للرى التكميلى ( اعتبارات بيئية واقتصادية واجتماعيه ).

٤- نظم إدارة الغابات والمراعى كوسيلة متطوره للحفاظ على البيئة.

٥- صيانه التنوع الأحيائى فى الوطن العربى.

٦- الأنشطة الانسانية وانعكاساتها على ظاهرة التصحر فى الوطن العربى.

٧- المعلومات البيئية كأداة للتخطيط التنموى المستدام.

٨- أهمية المعلومات البيئية فى إعداد الخطط التنموية فى المناطق الجافة.
( دراسة حالة باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافيه ).

٩- دور المرأة الريفيه العربية فى الحفاظ على الموارد البيئية.

كما تضمنت الندوة عرضا للتجارب القطرية فى مجال الحفاظ على الموارد البيئية الزراعية .

وباستعراض محتوى الأوراق المحورية الخاصة بهذه الندوة نجد أنها تضمنت :

١- تقييم الوضع البيئى العربى فى إطار العلاقة بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية :

فمن خلال علاقة الموقع والمناخ والطبوغرافية العامة بالوضع البيئى يمكن ملاحظة سيادة ظاهرة الجفاف وضعف الغطاء النباتى الطبيعى وسيادة مجموعات التربة الجافة وغير المتطورة وقله الموارد المائية وموسميتها وانتشار الكثبان الرمليه وضعف الانتاجيه وعدم ثباتها ، كل هذا أدى الى فرز أنظمة بيئية هشه وحساسه إلى حد كبير فى الجزء الأكبر من البلاد العربية ، كما أن الاستغلال المكثف والجائر للموارد الطبيعيه أدى إلى الحد من قدرتها التعويضية الكامنه وإلى تدهور حاد فى الموارد الطبيعيه وأسرع من انتشار آثار الجفاف ، كذلك سوء إدارة هذه الموارد التى توافقت مع الظروف الطبيعيه القاسية أدى الى تسريع عمليه التدهور . ومن الأدلة على سوء الادارة تبرز عده نقاط أهمها :

- السياسات الاقتصادية والتمويليه الخاطئة
- عدم الصيانه على المدى البعيد
- سياسة المغالاة فى دعم الأسعار

- موضوع الملكية
- عدم اتباع مفهوم التكامل فى استغلال وإدارة الموارد الطبيعية
- المبالغة فى استخدام التكنولوجيا الحديثه قبل تطويعها والاستخدام المكثف لوسائل الانتاج الحديثة.

ومما سبق كان لابد من اقتراح سياسة استراتيجيه تعنى بصيانه وتنمية الموارد الطبيعية تهدف الى :

- الاستخدام الرشيد والفعال للموارد الكامنه والظاهرة .
- تحسين انتاجية هذه الموارد.
- تحقيق التوازن بين اعتبارات التنمية الاجتماعيه والاقتصادية واعتبارات صيانه البيئة.
- رفع مستوى الوعى البيئى على التوازن مع مستوى المعيشه.
- تحسين نوعيه المياه من خلال صيانه البيئة وتحسينها .

٢- حماية الموارد المائية وترشيد استخدامها فى الوطن العربى

- يجب الا يغيب دور الانسان العربى عند تشخيص المشاكل التى يواجهها من قدرة وتدهو ر فى خصائص المياه المتاحه ، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى وضع برامج تقلل من حدتها أو التغلب عليها وتتطلب أيضا مواطنا على مستوى جيد من الوعى والانتماء.
- إن ندرة الموارد المائية من مصادرها التقليدية بالوطن العربى وتدهور جودتها بسبب الاستنزاف وتجاوز السحب الآمن ( معدلات الاستخدام أو السحب اكثر من حدود نموها الطبيعى ) . أو التلوث ، إضافة الى أن أهم مصادر المياه لعدد من الأقطار العربيه تنبع من خارج الوطن العربى يجعل ضرورة الاسراع والجديه فى التحرك لمواجهة هذه المشكله وعلى أعلى المستويات أمرا لازما.

٣- الأنشطة الانسانية وانعكاساتها على ظاهرة التصحر فى الوطن العربى

واستعرضت الورقة تعريفا للتصحر والاسباب الرئيسيه لمشكله التصحر فى الوطن العربى سواء كانت اسبابا مرتبطة بالأنشطة الانسانيه اجتماعيه واقتصاديه ، أو عوامل طبيعيه مثل الجفاف المتكرر وتدهور الغطاء النباتى وتدهور التربه والكثبان الرمليه الزاحفه ، والبعد المائى لظاهرة التصحر والبعد الحراجى لظاهره التصحر وكذلك البعد الزراعى لهذه الظاهره .

وعرضت الورقه وسائل رصد التصحر والوسائل الفرديه لتكثيف الأنشطة الانسانية للحد من ظاهرة التصحر.

٤- التنوع الأحيائى :

أما عن الاهتمام بالتنوع الاحيائى فينبغى أن يوضع فى الاعتبار عند وضع برامج التنمية الريفيه لأن هذا التنوع الاحيائى هو المستودع الذى يحمل مختلف عوامل الوراثه والنظم الاحيائيه المختلفه المهمه لحياه الانسان ورفاهيته وتطوره .

ويتطلب ذلك الاهتمام بوضع برامج لمناطق بأكملها تهتم بالأنواع البريه من الاحياء والسعى لتطوير وحماية المصادر الوراثيه والبيئية وتنمية الزراعه والغابات والأسماك.

إن خلق برامج للمشاركة الشعبيه فى حماية الأنواع تحفز وتستقطب جهود رجال الأعمال هو السبيل نحو برامج للتنمية القابله للاستمرار .

٥- الانظمة المعلوماتية :

تساعد الأنظمه المعلوماتيه فى إعادة التوجه ناحية التخطيط الجيد تجاه إرساء قواعد التنمية القابلة للاستدامه ، كذلك تؤدى الى ظهور مرئيات بيئية وتنمويه جديده للمخططين ، وستساعد على وجود معلومات فى كل موقع انتاجى .

ومن أهم المقترحات الخاصه بالاجراءات والحلول لتحقيق التكامل البيئى التنموى الاعتماد على قاعدة البيانات البيئية من أجل التخطيط والاداره الرشيده ، واستخدام النظم المتطوره للتحليل والمعالجة ابتداء من النموذج الوصفى أو ماهو اكثر تعقيدا مثل النموذج التحليلى أو استخدام أنظمه المعلومات الجغرافيه وهو من التقنيات المتطوره التى تجمع بين امكانيات الاستشعار عن بعد وبين أنظمه اداره بنوك المعلومات . كما وأنه يتميز بقدرته على التعامل مع مجال واسع من العوامل والمعطيات ( بيئيه واقتصاديه واجتماعيه ) فى وقت واحد.

وتعتبر امكانيه تحديث المعطيات من المزايا الهامه جدا لهذه الانظمه نظرا لكون مختلف أنواع المعلومات البيئيه والاجتماعيه والاقتصاديه ذات صفه ديناميكيه فى المكان والزمان .

أما عن دور المرأه الريفيه فى الحفاظ على البيئه فقد أوضحت الورقه المقدمه الى أنه ليس من المتوقع أن يكون الوعى بالاساليب الرشيده للتفاعل مع البيئه أعلى لدى الريفيات العربيات بل العكس تماما هو السائد وهو ماقد يعزى لانخفاض المستوى التعليمى للمرأه الريفيه فضلا عن أن مدى انفتاح المرأه الريفيه العربيه على العالم سواء خارج اسرتها أو خارج مجتمعها المحلى يقل كثيرا عن فرص مثل هذا الانفتاح المتاحه امام الرجل بفضل العادات والتقاليد السائدة بالاضافه الى عدم وجود

أطر مؤسسيه فعاله على المستوى المحلى لتنظيم مشاركة المرأه فى الحياه المجتمعيه للمجتمعات الريفيه فى غالبيه الاقطار العربيه وهو مايرجع الى ضعف تقبل المجتمع للاعتراف بأهميه هذه المشاركه النسائية أو تقديرها الموضوعى ، فضلا عن ضعف ثقه المرأه الريفيه العربيه فى قدرتها الذاتيه التى تؤهلها لهذه المشاركة المجتمعيه ، وهى امور غالبا مانجعل المرأه الريفيه أضعف مكونات المشاركة الشعبيه فى جهود التنمية المستدامه برغم الأدوار التى تقوم بها اجتماعيا واقتصاديا فى التأثير على التفاعل الديناميكى بين عناصر المنظومه البيئية البشريه والطبيعية .

## مشروع التوصيات

اعتمادا على قراءة الموضوعات الفنيه التى طرحت فى الندوة وما اعقبها من حوار بين الحضور تبلورت التوصيات التاليه :

١- تعزيز صون الموارد البيئية عن طريق تبنى فكرة التنمية القابله للاستمرار ( المستدامه ) بفضل استراتيجية توليفه تجميع اهداف استراتيجيتى التنمية والبيئة مع تطويع هذه الفكرة حسب ظروف كل قطر.

٢- تبنى ادارات بيئية ( تخطيطا وتقييماً وتنفيذاً ) تكون اكثر كفاءة وفاعليه وتعتمد على بيانات تقنيه مرنة علمية دقيقة ومتجددة وذلك للحيلولة دون التسبب بمشكلات بيئية جديدة.

٣- تحقيق التنمية القابلة للاستمرار عن طريق استخدام انظمة متكاملة للمعلومات البيئية لتكون بمثابة دعم اتخاذ القرارات السليمة بيئيا والافادة ما امكن من استعمال الفضاء الخارجى كقاعدة للرصد البيئى بغية الحصول على المعلومات البيئية التى تساعد فى تقييم الواقع وتوجيه التخطيط مستقبليا.

٤- تعزيز الاهتمام بصون التنوع الاحيائى والتراث الجينى ضمانا للحفاظ على التوازن البيئى ووضع استراتيجية عربية للمحميات الطبيعية تتضمن نماذج من النظم البيئية السائدة وتسعى لتحسين نظم اداراتها وتطوير البرامج التعليمية والارشادية المنوطة بها .

٥- تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المعنيه بالتنمية القابلة للاستمرار من الجهات غير الرسمية مع هيئات التخطيط فى الدوله .

٦- العمل على إعداد دراسات وخرائط بمقاييس مناسبه من اول الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعيه فى البلدان العربية عن طريق قاعدة بيانات موثقة وسن التشريعات المناسبة لذلك .

٧- العمل على ترشيد استخدام الكيماويات وخاصة المخصبات والمبيدات وذلك صونا للتربه والمياه من التدهور والتردى وحفاظا على صحة الاحياء من نبت وحيوان وبشر.

٨- تعزيز الجهود المبذولة فى مكافحة التصحر والحد منه من خلال العمل على ايجاد حلول لعوامله وتضمين المناهج الدراسية على المستويين المتوسط والعالى للمفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة ومكافحته .

٩- الاهتمام الاقصى بالأمن المائى العربى وتخطيط استغلال المياه استغلالا امثل من خلال عمليات تقييم دورية لمقاديره ونوعياته كما وكيفا ، والبحث عن مصادر جديده والعنايه بالموارد المائية غير التقليدية .

١٠- تبنى ادارة بيئية للمراعى بما لايتجاوز القدرة التحميلية لها بغية الحفاظ على استمرارية عطائها والعمل على زيادة رقعتها بالاعتماد على النباتات المحلية والمدخله القابله للتكيف مع ظروف البيئات المحلية.

١١- ادارة الغابات الطبيعية وغيرها بما يتفق مع خصائصها الوظيفيه وقائية كانت أم انتاجية وترشيد استغلالها وزيادة رقعتها باستخدام انواع محلية أو مدخله ملائمة مع الأخذ بعين الاعتبار الواجب الانسانى للحد من تفاقم ظاهرة الاحترار العالمى.

١٢- العمل على وضع سياسات توازن بين الزراعة والصناعه خاصة ،وان الزراعه ذاتها قد اضحت صناعة على ان تكون التنمية الزراعية تنمية قابلة للاستمرار وتتفق ومستجدات التقنيات الحديثة والحد من الزراعة احادية المحصول وانتهاج دورات زراعية مناسبة.

١٣- العمل على تقدير وتعزيز دور المرأة فى توطيد التنمية القابلة للاستمرار نظرا لدورها فى تبنى البدائل الاستهلاكية التى تؤدى الى فاقد ادنى وانتاجية اكبر ولكونها عامل بناء فى ترشيد الاستهلاك عامة وتخفيف الضغط البيئى على الموارد لتأمين مصدر جديد لها .

١٤- تعزيز الاعلام البيئى الشعبى والتربية البيئية فى اطار البيئة والتنمية القابلة للاستمرار من أجل صون الموارد والحفاظ على استمرار عطاء النظم البيئية وذلك وفق برنامج اعلامى جيد التخطيط يحافظ على المستوى العلمى فى الاداء المبسط لتأمين المشاركة الفعاله للجمهور ومساندته لسلطات التخطيط والتنفيذ المعنية فى الدولة .